

المدخل لدراسة القانون

[المرحلة الأولى كلية العلوم السياسية-
جامعة تكريت]
٢٠٢٤-٢٠٢٥



تعريف القاعدة القانونية

هي قاعدة سلوك اجتماعية عامة مجردة ملزمة تنظم الروابط بين الأشخاص في المجتمع

خصائص
القاعدة
القانونية

أولاً - قاعدة سلوك اجتماعية (لأنها لصيقة بالمجتمع وتحدد سلوك الافراد وتفرضه عليهم)

ثانياً - أنها قاعدة عامة مجردة تشيع روح النظام في المجتمع

ثالثاً - أنها تتوجه بخطابها إلى الأشخاص في المجتمع لتتولى تنظيم روابطهم.

رابعاً - أنها قاعدة ملزمة تتبع قوتها الملزمة مما تقترن به من جزاء مادي تفرضه السلطة العامة على من يخالفها

قاعدة سلوك اجتماعية

(لأنها لصيقة بالمجتمع وتحدد سلوك الافراد وتفرضه عليهم)

توصف القاعدة القانونية بأنها قاعدة اجتماعية لأن الحاجة إليها لا تمس إلا في المجتمع لتنظيم الروابط بين افراده ويترتب على وصفها بأنها إجتماعية أمران :

أولهما : الصلة الوثقى بين القانون وبين سائر العلوم الاجتماعية ذلك لأن كلا من هذه العلوم وليد الحياة الاجتماعية وتتداخل مع بعضها البعض من حيث النطاق وتتشابك من حيث الغرض إلى مدى ما.

وثانيهما : تخصيص القانون بالزمان والمكان لأن القانون في نشوئه وفي تطوره يستجيب لظروف المجتمع وتطوره ويعكس أوضاعه ومشاعره.

تعنى القاعدة القانونية برسم سلوك الاشخاص في المجتمع وتكليفهم بلزوم التقيد بما رسمت فهي لا تقرر ما هو كائن و إنما تحدد ما ينبغي أن يكون . فهي ترسم ما يجب أن يكون عليه سلوك الفرد وفقا لما تهدف إلى إدراكه من مثل وقيم. وتختلف عن القواعد الطبيعية،

❖ القاعدة القانونية قاعدة تقويمية:

تقوم سلوك الفرد بفرض ما ينبغي أن يكون عليه، وتحدده في ضوء غايتها وتخضعه لسلطانها
القاعدة الطبيعية فتوصف بأنها قاعدة تقريرية، تقرر أمرا واقعا لا سلطان لأحد عليه ولا تملك غير التعبير عنه.

القاعدة القانونية : تتوجه للأفراد بالأمر والتكليف دون أن تدع لأحد حرية مخالفتها. وتكليفا مطلقا ليس شرطيا.
(مقترن بجزاء)

تنطوي القاعدة القانونية من تكليف بسلوك معين (صراحة أو ضمنا):
صراحة:

- كالقاعدة التي تقرر الحريات العامة لأفراد الشعب .
 - تتضمن أمرا بفعل كالقاعدة التي تلزم المتعاقد بتنفيذ التزاماته
 - **نهيا عن فعل** : كالقاعدة التي تنهي عن ارتكاب الجريمة الجنائية وتحدد عقوبة ارتكابها.
- ضمنا:

➤ لا تتضمن إباحة أو أمرا أو نهيا.

((كالقاعدة التي تحدد سن الرشد . والقاعدة التي ترسم إجراءات التقاضي))

❖ تسلط قواعد القانون فى رسمها سلوك الاشخاص فى المجتمع سبيلين:

➤ السبيل الأول السلبى :

السبيل السلبى تسلطه طائفة من القواعد التى تفرض على الاشخاص واجب الامتناع عن أفعال تلحق بالغير ضررا أو تعرقل نشاطه وتسمى بالقواعد المانعة أو الواقية كالقواعد التى تحرم كلا من القتل و الامتناع عن تسلط المبيع و البناء على مقربة من ملك الجار.

➤ السبيل الثانى الايجابى :

تنهجه جملة من القواعد التى تحت الأفراد على التضحية لمصلحة الآخرين وتحفزهم للإسهام فى تمكين الغير من شق طريقه فى الحياة ابتغاء تحقيق التوازن و الوئام الاجتماعى .

(كالقاعدة التى تفرض على الأب أن الإنفاق على أبية المعوز أو التى تفرض الضرائب على الثروات المكتسبة لتكوين موردا للدولة وتسمى هذه القواعد بالقواعد الحافزة).

الخلاصة:

- القاعدة القانونية تنطوي ابدأ على رسم سلوك معين وتكليف مطلق للناس باتباعه، وأن غرضها من ذلك الحد من نشاط الأشخاص إقراراً للنظام في المجتمع وتحقيقاً للانسجام و الوئام فيه.
- سواء بأن التكليف و الأمر صريحا في الصيغة أو استخلص من المعنى وسواء كانت القاعدة أمرة أو مفسرة أو مكملة للإرادة وسواء القانون حيا ل سلوك الناس موقفا سلبياً أو تسلك سبيلا ايجابياً.